

Distr.: General
4 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أن أحيل طيا نص البيان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية في اجتماعهم السنوي الحادي عشر المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على هامش المناقشات العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة في إطار البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) ساليموكساي كوماسيث

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

بيان معتمد في الاجتماع الوزاري السنوي الحادي عشر للبلدان النامية
غير الساحلية

نيويورك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

نحن، وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في نيويورك في
٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة،
إذ نشير إلى إعلان ألماني^(١) وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان
النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية
غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٢)، المعتمد في ألماني بكازاخستان، في عام ٢٠٠٣،
وإذ نشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣)، والوثائق الختامية لمؤتمر القمة
العالمي^(٤) لعام ٢٠٠٥، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف
الإغاثية للألفية^(٥) لعام ٢٠١٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٦) لعام ٢٠١٢ المعقود
في ريو دي جانيرو بالبرازيل،

وإذ نشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٠/٥٦ و ٢٤٢/٥٧ و ٢٠١/٥٨ و
٢٤٥/٥٩ و ٢٠٨/٦٠ و ٢١٢/٦١ و ٢٠٤/٦٢ و ٢٢٨/٦٣ و ٢١٤/٦٤ و
١٧٢/٦٥ و ٢١٤/٦٦ المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية
غير الساحلية التصدي لها عن طريق التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماني،

وإذ نشير إلى الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة
الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني، المؤرخ ٣ تشرين الأول/
الثالث والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني، المؤرخ ٣ تشرين الأول/

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان
المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان،
٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني).

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

أكتوبر ٢٠٠٨^(٧)، الذي أكد أن ارتفاع تكلفة نقل السلع عبر الحدود بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية يضع منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف، وأن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم فعالة للنقل العابر،

وإذ نشير أيضا إلى منهاج عمل أسنسيون لجولة الدوحة الإنمائية، المعتمد في اجتماع وزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في أسنسيون في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وإعلان أولانباتار المعتمد في اجتماع وزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في أولانباتار في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وإعلان إيزولويني المعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في مملكة سوازيلند في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ وإعلان أولانباتار^(٨) المعتمد في الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والفجوات الإنمائية الأخرى التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، المعقود في أولانباتار، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١،

وإذ نشير كذلك إلى الوثيقة الختامية^(٩) الصادرة عن الانعقاد الثالث عشر للأونكتاد في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وإلى البيان الختامي لأقل البلدان نموا المعتمد في إطار الانعقاد الثالث عشر للأونكتاد^(١٠)، والذي حُثت فيه الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للدفع قدما بجولة الدوحة الإنمائية وكفالة اختتامها بنجاح، وزيادة مستوى المساعدة التي تقدم في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة، فضلا عن إبداء قدر أكبر من الاهتمام لتنمية القدرات الإنتاجية وتطوير الهياكل الأساسية وترقية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ نشير إلى إعلان ألماتي الوزاري^(١١) المعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة لأقل البلدان نموا المعقود في ألماتي في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وإلى الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة ومبادرة المعونة لصالح التجارة، المعقود في ألماتي في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الذي شدّد على ضرورة القيام، من أجل التغلب على الآثار الإنمائية العكسية المترتبة على الوضعية الجغرافية

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/٢.

(٨) E/ESCAP/67/22، المرفق.

(٩) UNCTAD/ISS/2012/1.

(١٠) TD/474.

(١١) A/67/386، المرفق.

للبلدان النامية غير الساحلية، باتباع سياسات شاملة ومتداعمة ومنسقة على جميع المستويات في مجالات الاستثمار والهيكل الأساسية (الإنتاج والنقل والاتصالات والطاقة) واللوجستيات (النقل وتسهيلات التجارة)، من أجل دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً،

وإذ نسلّم بأن التحديات الإنمائية التي تواجهها بلداننا بسبب ضعفها الجغرافي الناجم عن افتقارها لسبيل بري إلى البحر وما يترتب عليه ذلك من صعوبات جسيمة في تحقيق الاندماج الفعال لاقتصاداتنا في النظام التجاري المتعدد الأطراف، تتخلل كل جانب من جوانب عملية التنمية، بما في ذلك تحقيق النمو الاقتصادي واستتصال شأفة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نسلّم أيضاً بأن المسؤولية الرئيسية عن إنشاء نظم فعالة للنقل العابر تقع على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، التي يتعين عليها أن تُهيئ الأحوال التي يمكن في سياقها توليد الموارد واجتذابها وحشدتها بشكل فعال من أجل التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها، وإن كنا نرى أيضاً أن جهود هذه البلدان تحتاج إلى أن تعطي دعماً دولياً مستمراً من جانب الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية بروح من تشاطر المسؤولية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الأطراف، مع أخذ اتفاقات التكامل الإقليمي بعين الاعتبار،

وإذ نعرب عن الدعم للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من أتون النزاع، من أجل تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وإعادة إعمار بنيتها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في بلوغ أولوياتها الإنمائية وفقاً للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

وإدراكاً منا للدعم القيم المستمر الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، والشركاء الثنائيون، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والدور الذي يسهم به التعاون بين بلدان الجنوب، من أجل معالجة التحدي الدقيق المتمثل في تلبية الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وعلى الأخص عن طريق تطوير ما يكفي من هياكل النقل الأساسية وإنشاء نظم للنقل العابر،

وإذ نعرب عما يساورنا من قلق إزاء عودة أسعار الغذاء والطاقة إلى الارتفاع، مزيداً عليها الأثر السلبي الناجم عن تغير المناخ، مما يضر بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في السنوات الأخيرة، ويزيد هشاشتها ويضعف قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نحيط علماً بالتقرير المرحلي السنوي للأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي،

وإذ نرحب بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤، الذي قررت فيه أن يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر استعراض عشري شامل لبرنامج عمل ألماتي، على أن تسبقه، عند الاقتضاء، أعمال تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية،

نقرر اعتماد البيان التالي:

١ - نؤكد من جديد التزامنا الثابت بالإسراع بوتيرة تنفيذ برنامج عمل ألماتي، من خلال إقامة شراكات حقيقية فعالة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبين شركائها الإنمائيين، وكذلك مع القطاعين العام والخاص على الصعد الوطني والثنائي والإقليمي والعالمي، باعتبار أن هذه الشراكات ضرورية للتوصل في الوقت المحدد إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة الإدماج الكامل والسليم للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي؛

٢ - نرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، وشركاؤهما الإنمائيون، في سبيل تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، على نحو ما انعكس في تطبيق عدد من التدابير المتعلقة بالنقل وتسهيل التجارة، مما أسهم في تخفيض فترات التأخير وقلّة كفاءة الإجراءات على الحدود؛ وإنجاز قدر من التوسع في تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر، وزيادة الجهود المبذولة لتوحيد القواعد والمعايير في قطاع النقل، وإدخال تحسينات في المساعدة المخصصة لمجالات النقل والتخزين والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية؛ وتحقيق بعض الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات والإعفاء من الديون؛

٣ - نعرب عن استمرار قلقنا، مع ذلك، من أنه رغم الازدياد المتواصل في الجهود المبذولة لتنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تتحمل تكاليف باهظة للمعاملات التجارية مما يضع منتجاتها في وضع غير تنافسي ويثبط الاستثمار الأجنبي ويهيئ السبب الرئيسي وراء استمرار تهميشها في الاقتصاد العالمي. فالتحديات المستمرة تمنع البلدان النامية غير الساحلية من الانتفاع الكامل بالتجارة كأداة لزيادة الوفورات المحلية اللازمة لتسريع خطى النمو الاقتصادي والمحافظة على مسيرة التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - نعرب عن انشغالنا من أن عدم التطوير الكافي للهياكل الأساسية للنقل، بما في ذلك حالة الممرات الإقليمية للتجارة، وتدهور القوائم منها، واستمرار عدم وجود وصلات رئيسية، وبقاء الحواجز، وعدم وجود وصلات داخلية كفؤة للنقل، مثل الوصلات فيما بين الطرق البحرية والسكك الحديدية ومرافق الموانئ، وعدم توافر الموارد المستدامة

لصيانتها، لا تزال كلها تشكل اختناقات رئيسية أمام التوسع في التجارة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. ولا تزال مشاكل النقل العابر قائمة مثل عدم كفاية طاقات التحميل في الموانئ، والتأخر في إجراءات التخليص في الموانئ والجمارك، واستمرار أعباء الرسوم والمعوقات الراجعة إلى الإجراءات الجمركية المرهقة وسوى ذلك من القيود التنظيمية، وضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية فضلا عن التكاليف الباهظة للمعاملات المصرفية؛

٥ - **نعرب عن انشغالنا أيضا** إزاء استمرار قلة التنوع التصديري الذي يجعل اقتصاداتنا غير منيعة أمام الصدمات الخارجية. ونهيب بالمجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ تدابير في مجال السياسات تستهدف تعزيز وتوسيع قاعدة قدراتها الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة في صادراتها حتى تستطيع أن تحصد الفرص التجارية المتاحة؛

٦ - **يساورنا بالغ القلق** لأن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال ضعيفة بوجه العديد من الأزمات العالمية، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع أسعار الغذاء، وتقلب أسعار السلع الأساسية الذي يؤثر في معاش سكاننا، ويعرقل ما نبذله من جهود من أجل المحافظة على النمو الاقتصادي. ولذلك، نعيد التأكيد على التزامنا ببذل قصارى جهدنا من أجل زيادة قدرتنا على مقاومة آثار الصدمات الخارجية، وزيادة خطى تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **نحث**، في هذا الصدد، المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، على زيادة ما تقدمه من الدعم للبلدان النامية غير الساحلية من خلال زيادة مستويات الدعم المالي والتقني لتمكينها من التصدي للصددمات الخارجية المتعددة والتخفيف من الآثار التي تولدها التحديات الجديدة والباذغة وتعرض لها القطاعات الأشد ضعفا من سكانها؛

٨ - **ندعو أيضا** المنظمات الدولية وشتى المؤسسات البحثية إلى إجراء بحوث في عدم مناعة البلدان النامية غير الساحلية إزاء الصدمات الخارجية، وصياغة مجموعة من مؤشرات الضعف لاستخدامها في أغراض التحذير المبكر؛

٩ - **نسلم** بأن تغيّر المناخ ينطوي على إمكانية نشوء تهديد دائم وجسيم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا، ويمكن أن يقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتبار أننا الأقل استعدادا لمواجهة تحديات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، التي يمكن أن تضاعف بقدر أكبر من الشدة والضعف الذي تواجهه بلداننا. فنحن نشعر بالضعف إزاء آثار التغير المناخي التي تترتب في الإنتاج الزراعي، وإزاء الحدوث المتكرر للكوارث الطبيعية، وتردي التربة، والتصحر. وهناك أيضا المسائل المتعلقة بكفالة الأمن

الغذائي والقدرة الإنتاجية لمصايد الأسماك الداخلية وتوافر المياه وتآكل التنوع البيولوجي وصحة البشر. ونحث شركاءنا الإنمائيين على تزويدنا بالمساعدة المالية والتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات من أجل تمكين البلدان النامية غير الساحلية من الوقوف بوجه تحديات تغير المناخ، وعلى الأخص عن طريق تنفيذ استراتيجيات فعالة للتكيف، كأولوية، واتخاذ إجراءات ملائمة للتخفيف وإنشاء مرفق تمويل خاص بالتغير المناخي لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛

١٠ - نشجع المنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، على تقديم المساعدة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل إجراء دراسات تستهدف زيادة فهم التأثير الذي يسببه تغير المناخ في البلدان النامية غير الساحلية ووضع تدابير لمكافحة عواقبه السلبية؛

١١ - نؤكد ما لتدابير تسهيل التجارة من أهمية في نمو التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية وتوسيع نطاقها، وما لها من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية فيها. وندعو المجتمع الدولي إلى التأكيد على أن يتضمن الاتفاق على تسهيل التجارة حسبما يرد في المحصلة الختامية لجولة الدوحة الإنمائية، تعهدات ملزمة بضمان حرية العبور ووضع قيود مشددة على فرض الأتعاب والرسوم وعلى الإجراءات الشكلية، وتعهدات بكفالة الشفافية، ووضع معايير موحدة بشأن متطلبات الوثائق، بما يُمكن من تحريك البضائع والإفراج عنها وتخليصها بسرعة. ولا بد أن توضع في كامل الاعتبار الاحتياجات الخاصة التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها في التغلب على ضعفها الجغرافي. ولا بد أن يكون الهدف النهائي المبتغى هو تخفيض تكاليف المعاملات عن طريق تقليل فترة النقل وتعزيز موثوقية التجارة العابرة للحدود؛

١٢ - ندعو إلى التوصل إلى حل صديق للتنمية للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة الدوحة للمفاوضات التجارية من شأنه أن يفتح السبيل أمام اختتام ناجح وطموح للحولة التي استغرقت عشر سنوات. ولا بد أن يسهم ذلك في زيادة سبل الوصول إلى الأسواق وأن يُؤلّد تدفقات متزايدة في التجارة ويركز على احتياجات البلدان النامية غير الساحلية. ويتعين الإبقاء على التأكيد الموضوع على الالتزام بزيادة فعالية تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية؛ وعلى الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات التصدير؛ وعلى إحداث تخفيضات ملموسة في الدعم المحلي الذي يتسبب في تشويه التجارة،

وذلك وفقا لولاية جولة الدوحة. ولا بد أن تتناول المحصلة الختامية أيضا وبشكل كاف مسألة المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

١٣ - **ندعو أيضا** مؤسسات الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى تقديم قدر أكبر من الدعم من أجل تقوية القدرات التفاوضية للبلدان النامية غير الساحلية، وزيادة قدرتها على تنفيذ تدابير تسهيل التجارة؛

١٤ - **ندعو** إلى تقديم مساعدة تقنية معززة للبلدان النامية غير الساحلية التي لا تزال موجودة خارج إطار النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف القائم على القواعد وترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونشدد على أهمية أن تُراعى في عملية الانضمام المستويات الإنمائية لفرادى الدول، والاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تتسبب فيها الوضعية الجغرافية السلبية للبلدان غير الساحلية، وأن تكفل لأقل البلدان نموا كلها حال انضمامها، جميع الأحكام الخاصة والتفضيلية التي تنص عليها اتفاقات الغات وجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويتعين تقديم مساعدة تقنية مستهدفة للبلدان النامية غير الساحلية في جميع مراحل عملية انضمامها؛

١٥ - **نعيد تكرر مطلبنا** بأن تكون المساعدة الإنمائية المقدمة في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة موليّة الاعتبار الواجب للاحتياجات والمتطلبات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية. ولا بد أن تكون المجالات المستهدفة بالدعم متضمنة، بناء القدرات على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تسهيل التجارة، وتنفيذ الاتفاقات الدولية، والاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل، وتطوير تكنولوجيات ومرافق المعلومات والاتصالات، وتعزيز الطاقات الإنتاجية من أجل زيادة القدرة التنافسية لمنتجات بلداننا في أسواق التصدير. ونحن نعلق أهمية كبيرة على مبادرة المعونة لصالح التجارة ونؤكد عزمنا مواصلة الالتزام بزيادة مشاركتنا في عملية الرصد، من أجل تحسين صياغة احتياجاتنا وأوليواتنا التجارية فيما يتعلق بما نطلبه من الدعم؛

١٦ - **نؤكد** الدور البارز الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الإسراع بوتيرة عملية التنمية واستئصال شأفة الفقر من خلال التوظيف ونقل المعارف الإدارية والتكنولوجية وجلب التدفقات الرأسمالية غير المنشئة للديون، إضافة إلى دوره الرئيسي في توفير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات والمرافق. ونحن نهيّب بالبلدان المصدرة لرؤوس الأموال أن تقدم قدرا أكبر من المساعدة والدعم الماليين استجابة لجهود البلدان النامية غير الساحلية التي تلتزم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق اعتماد وتنفيذ حوافز

اقتصادية ومالية وقانونية تشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية؛

١٧ - ندعو شركاءنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ليس فقط إلى الاكتفاء بالمحافظة على المستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية، وإنما أيضا إلى زيادة الالتزامات التي تبديها في هذا المجال من أجل دعم تطوير الهياكل الأساسية للنقل ومشاريع تسهيل التجارة في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ومن ثم دعم الموصولة الإقليمية واستكمال الوصلات الناقصة وتأمين التشغيل السليم للممرات البحرية الاستراتيجية؛

١٨ - ندعو إلى تقديم الدعم من المانحين عن طريق زيادة الإعفاء من الديون بغية مساعدة البلدان النامية غير الساحلية من إحراز تقدم باتجاه بلوغ أهداف برنامج ألماني، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٩ - نحثي على الجهود المبذولة المحرز في إطار التعاون بين بلدان الجنوب في المجالات التعاونية للنقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وندعو إلى زيادة الجهود التي يمكن أن تعين البلدان النامية غير الساحلية على التصدي للتحديات الإنمائية المتشعبة والجسيمة التي تواجهها بسبب ضعفها الجغرافي، بما يؤدي إلى زيادة خطى تنفيذ برنامج عمل ألماني؛

٢٠ - نلتزم بتحقيق الولاية المنوطة بمجمع الفكر الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وندعو جميع البلدان النامية غير الساحلية إلى الانضمام إلى اتفاهه المتعدد الأطراف. ونحثي على البلدان التي أودعت صكوك انضمامها إلى الاتفاق، ونحث البلدان المتبقية على أن تعجل خطى العملية المؤدية إلى التصديق والانضمام، بغية تفعيل الكامل لمجمع الفكر في أقرب وقت ممكن. ونحثي أيضا على الخطوات التي اتخذتها حكومة منغوليا من أجل الدفع قدما بعملية تفعيل مجمع الفكر الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار. ونهيب بالمنظمات الدولية ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد واللجان الإقليمية والبلدان المانحة ومراكز الامتياز الرائدة الأخرى إلى دعم الأنشطة التشغيلية لمجمع الفكر؛

٢١ - نلاحظ أن الاتفاق الحكومي الدولي لعام ٢٠٠٣ المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥، والاتفاق الحكومي الدولي لعام ٢٠٠٦ المتعلق بشبكة السكك الحديدية الرئيسية الآسيوية، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩ ساعدا في تعزيز الاستثمار في تطوير وصيانة والارتقاء بالطرق الرئيسية الآسيوية

ذات الأولوية وبشبكة السكك الحديدية الآسيوية الرئيسية التي أفادت منها المنطقة إفادة جمعة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي والبلدان المانحة إلى دعم التنفيذ الفعال للمشاريع المحددة في إطار الاتفاقيين الحكوميين الدوليين؛

٢٢ - **خيطة علما** بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية من أجل معالجة الاختناقات القانونية التي يواجهها نظام النقل العابر في أفريقيا بسبب عدم وجود هياكل أساسية متكاملة ذات معايير قياسية موحدة. وفي هذا السياق، نعرب عن دعمنا للعمل الذي اضطلع به مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في التشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ونطلب إلى مكتب الممثل السامي أن يواصل جهوده من أجل التشجيع على وجود اتفاق حكومي دولي أفريقي يتعلق بالهيكل الأساسي للنقل وخاصة بالطرق الأفريقية الرئيسية العابرة الرئيسية؛

٢٣ - **نشجع** شركائنا الإنمائيين، بما في ذلك المانحين والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك الهيئات التابعة للقطاع الخاص، على تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام دعماً لأنشطة متابعة تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٢٤ - **نطلب** إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مواصلة حشد وتنسيق الدعم والموارد على الصعيد الدولي من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وفقاً للولاية المنوطة به؛

٢٥ - **نعيد تأكيد** دعمنا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بعقد مؤتمر استعراض عشري شامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، الذي يجب أن تسبقه عمليات تحضير إقليمية وعالمية ومواضيعية، تجرى بأكثر الطرق فعالية ومنهجية واتساعاً من ناحية المشاركة. وينبغي عقد اجتماعين للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في مطلع عام ٢٠١٤؛

٢٦ - **نشدد** على ضرورة أن يمثل الاستعراض الشامل فرصة سانحة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ولشركائنا الإنمائيين لإجراء تقييم نقدي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، مع التركيز بوجه خاص على أفضل الممارسات وعلى نقاط الضعف؛

٢٧ - **نشدد** أيضاً على أهمية أن ينتهي مؤتمر الاستعراض العشري الشامل إلى وضع جدول أعمال إنمائي يمكن أن يُعين البلدان النامية غير الساحلية على الاندماج في النظام التجاري الدولي والمضي بخطى أسرع لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في

ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في غضون العقد المقبل. ولا بد أن يوفر إطار العمل الجديد أيضا إمكانية وضع ترتيبات أكثر فعالية للمتابعة والاستعراض والرصد فيما يتصل بتنفيذ هذا الإطار؛

٢٨ - **تهيب** بجميع البلدان النامية غير الساحلية أن تشارك مشاركة تامة في العملية التحضيرية للاستعراض العشري لبرنامج عمل ألماتي، وأن تشارك في المؤتمر نفسه بأعلى مستوى ممكن؛

٢٩ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي إيلاء اهتمام خاص للعملية التحضيرية أن يحرص على كفاءة مشاركته الفعالة في العملية التحضيرية للمؤتمر؛

٣٠ - **نطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولا سيما الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى ولا سيما البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية والاتحاد الدولي للنقل على الطرق ومنظمة الجمارك العالمية، والمصارف الإقليمية واللجان الإقليمية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والبرلمانات والقطاع الخاص، وسوى ذلك من أصحاب المصلحة دعم العملية التحضيرية للاستعراض العشري لبرنامج عمل ألماتي فضلا عن دعم المؤتمر ذاته؛

٣١ - **نطلب أيضا** إلى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتوفير الموارد اللازمة لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينه من الاضطلاع بمهامه فيما يتصل بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري الشامل لبرنامج عمل ألماتي وسوى ذلك من الولايات التي أناطتها به الجمعية العامة.